رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 16/ 5 / 2022
تاريخ قبول البحث 2/ 10 / 2022

ديناميكية اداء الاصلاح السياسي في العراق واثره في تعزيز النظام السياسي الديمقراطي بعد عام 2005

The dynamics of the performance of political reform in Iraq and its impact on the democratic political system after 2005

م.د. منتصر حسين جواد

كلية الامام الكاظم للعلوم الاسلامية الجامعة/ قسم العلوم السياسية

L.Dr.Muntasser Hussain Jawad

Imam Al-Kadhim College of Islamic Sciences University / Department of Political Science

Sciencelecdhi133@alkadhum-col.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

يعبر الإصلاح السياسي عن الية الفعالة للنظام السياسي على ضبط تفاعلاته المتباينة بين مؤسساته الفاعلة والمختلفة من أجل إدارة شؤون الدولة والتفاعل مع مطالب المجتمع ومعرفة كيفية التعامل معه في إطار البيئة المحيطة به . إن نجاح الإصلاح السياسي يتوقف على مدى تعبيره عن التوجهات الحقيقية لكياناته المنصهرة داخله باعتباره عملية سياسية سمتها الرئيسية التشاركية منفتح على جميع الأطراف والقوي من أجل إعطائهم مكانة تساهم في بناء مؤسساته وتفعيل أدوارهم . لقد تعددت التفسيرات النظرية للإصلاح السياسي حسب توجهاتهم الفكرية من اتجاه الآخر بين اتجاه يقوم على مبدأ المزاوجة بين الديمقراطية والتنمية في ظل وجود سلطة سياسية تقوم على الحد الأدنى من الحكم

الكلمات الافتاحية: "الاصلاح السياسي"، "النظام السياسي"، "الدولة"

Abstract

Political reform expresses the effective mechanism of the political system to control its various interactions between its various active institutions in order to manage the affairs of the state and interact with the demands of society and know how to deal with it within the framework of the surrounding environment. The success of political reform depends on the extent to which it expresses the real trends of its fused entities within it, considering it a political process whose main feature is participatory, open to all parties and forces in order to give them a place that contributes to building its institutions and activating their roles. There have been many theoretical interpretations of political reform according to their ideological orientations from one direction to the other, between a direction based on the principle of marriage between democracy and development in the presence of a political authority based on a minimum rule.

key words :"political reform", "political system", "state"

المقدمة

واجهت العملية السياسة في العراق تحديات عديدة تمثلت بالإرهاب والفساد الاداري والانقسام الطائفي وأزمة الهوية اضافة إلى التدخلات الاقليمية و الدولية في الشأن العراقي التي اسهمت في تراجع العملية السياسية مما اثر على تطور عملية ديناميكية الاصلاح السياسي . أن معالجة الموضوعات الأساسية التي تتمثل بالإرهاب و الفساد الاداري و توفير الخدمات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لها دور بالغ الأهمية في اصلاح العملية السياسية كونها من المؤثرات في النظام السياسي ونجاحه.

اهمية البحث :تكمن اهمية الدراسة أساسا في معرفة ماهية هذه الاصلاحات التي ينتهجها النظام السياسي في العراق ، وهل رغبة الاصلاح ذاتية ام نتيجة للبيئة المحيطة بالنظام السياسي داخليا وخارجيا والتي تسهم بالمقابل بالضغط على النظام لتحقيق تلك المطالب الشعبية و إظهار اهم دوافعها.

هدف البحث : التعرف على المعوقات التي أسهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في عرقلة مسيرة الاصلاح السياسي وإيجاد الحلول المستقبلية ، من اجل تصحيح مسار العملية السياسية والتي اخذت بالنهج الديمقراطي في النظام السياسي الجديد والمخارج اللازمة من خلال تقديم مقترح سياسة عامة فضلا عن بيان الرؤيا.

اشكالية البحث : يتطلب دراسة النظام السياسي في العراق بعد عام 2005 الاخذ بنظر الاعتبار الظروف التاريخية التي مر بها العراق و الأزمات التي لازال يعاني منها الشعب العراقي والدور الذي تلعبه البيئة الداخلية و الخارجية في عملية الاصلاح السياسي والطريقة الي تحقق الاصلاح.

فتظهر لدينا الاشكالية التالية:

1. ماهي الأسباب التي دفعت الحكومات العراقية المتعاقبة لتبني مشروع الإصلاح ؟
2. الى أي مدى تساهم الظروف الداخلية و الخارجية في صياغة الاصلاحات السياسية في العراق ، وماهي المحددات و الضوابط التي تحكم ذلك في الوقت الراهن؟

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث مفادها على النحو الاتي:

1.يمثل الإصلاح السياسي نتاج لرغبة النظام السياسي بوجوب التغيير .

2.لا توجد إصلاحات سياسية داخلية بمعزل عن التحولات الإقليمية والدولية .

3. ان نجاح التعددية الحزبية والمشاركة الواسعة في الانتخابات طريقا مباشرا لاستقرار المجتمع والتداول السلمي على السلطة مما يعني تأكيد لنجاح عملية الإصلاح السياسي ووضعها في مسارها الصحيح .

منهج البحث : اعتمدت الدراسة على منهج التحليل النظمي في وضع عوامل التغير التي طرأت بعد عام 2005 في الجوانب السياسية والثقافية والاجتماعية والازمات التي مر بها العراق كمدخلات ضمن المرحلة اعتمادا على المعطيات على ارض الواقع والعمليات في مجمل السياسات ومؤشرات التعامل مع هذه قبل النظام السياسي وصولا الى المخرجات التي تمثلت بالعمل من اجل التخلص من الأزمات وما ولدته من تداعيات خطيرة على الواقع العراقي عن طريق تبني مشروع الاصلاح السياسي.

هيكلية البحث : للوقوف على أهمية موضوع فقد قسمنا بحثنا هذا فضلا عن المقدمة و الخاتمة إلى فصلين: حيث تناول الفصل الأول : مفهوم الاصلاح السياسي و مخرجاته– مدخل نظري و تحدثنا في الفصل الثاني : المعوقات و الحلول و الرؤية المستقبلية للإصلاح السياسي في العراق.

المبحث الاول: ماهية الاصلاح السياسي

إن الإصلاح السياسي كغيره من المسارات السياسية تتوقف مخرجاته ونهاياته على أهداف وغايات القوى التي تباشره أو تشرف على تجسيده ، ثم على قدرة تلك القوى على فرض منطقها الإصلاحي إلى نهايته ففي كل مرحلة من مراحله بتعرض المشروع الإصلاحي إلى ضغوط المؤيدين والمعارضين ومن ثمة فهو عرضة لمخاطر التحرير والتحويل عن مساره فالأنظمة السياسية الاستبدادية في اكتسبت خبرات طويلة في مجال توظيف الشعارات الديمقراطية في غير سياقاتها الحقيقية ، كما أنها تملك قدرات كبيرة في مجال الالتفاف بالمطالب الجماهيرية عن مقاصدها و غاياتها الفعلية ، وطالما كانت تلك الأنظمة هي الأخذة بزمام المبادرة والتحكم في نسق ووتيرة الإصلاح تتزايد المخاوف من ضياع فرص جديدة لتجسيد الإصلاح السياسي الحقيقي يعبر الإصلاح السياسي عن الية الفعالة للنظام السياسي على ضبط تفاعلاته المتباينة بين مؤسساته الفاعلة والمختلفة من أجل إدارة شؤون الدولة والتفاعل مع مطالب المجتمع ومعرفة كيفية التعامل معه في إطار البيئة المحيطة به . إن نجاح الإصلاح السياسي يتوقف على مدى تعبيره عن التوجهات الحقيقية لكياناته المنصهرة داخله باعتباره عملية سياسية سمتها الرئيسية التشاركية منفتح على جميع الأطراف والقوي من أجل إعطائهم مكانة تساهم في بناء مؤسساته وتفعيل أدوارهم . لقد تعددت التفسيرات النظرية للإصلاح السياسي حسب توجهاتهم الفكرية من اتجاه الآخر بين اتجاه يقوم على مبدأ المزاوجة بين الديمقراطية والتنمية في ظل وجود سلطة سياسية تقوم على الحد الأدنى من الحكم ، وفي ظل بيئة تنافسية مصدرها الرئيس تحقيق المصلحة الفردية واتجاه آخر يرتكز في نظرته التفسيرية للإصلاح السياسي بناءا على التطورات المرحلية التي تتوقف عليها تحقيق الوحدة الوطنية و الهوية السياسية التشاركية والتوافق النخبوي حتى البلوغ إلى نظام حكم ديمقراطي تعددي . واتجاه آخر يقوم على تفسيره العملية الإصلاح السياسي من المرجعية التاريخية التي توقف على أساس البنية المتغيرة لكل من الدولة و طبقاتها.

وأمام تضارب الرؤى المتباينة ووجهات النظر بين مختلف التيارات الفكرية . وفي أوساط الباحثين والمحللين للأفكار الإصلاحية التي تشهدها العديد من دول العالم عامة و الدول العربية خاصة وهي ليست استثناءات في ذلك والتي تنظر إلى تفسير أي إصلاحات من باب نظرية المؤامرة ومن باب التدخل الخارجي وبين من يرى بأن مرد ذلك يأتي من منطلق التحليل الواقعي لطبيعة الأوضاع العامة المتدهورة في هذه الأقطار , ظهرت تيارات فكرية تؤمن بالتطورات العلمية و التكنولوجية و تؤمن بضرورة التغيير الحتمي ومبدأ تفعيل الفكر الإصلاحي كشرط رئيسي لتخطي حالة الجمود السياسي الفكري لدى النخب الحاكمة اتجاه عملية الإصلاح السياسي وضرورة تفعيل منطق إدارة شؤون الدولة والمجتمع وفقا لما تقتضيه البيئة المحيطة والحاجة الماسة لذلك.

المطلب الأول: تعريف الإصلاح

الإصلاح لغة : من الفعل اصلح يصلح اصلاحا، أي بمعنى ازالة الفساد بين اليوم و التوفيق بينهم[1], و هو على نقيض الفساد ، فالإصلاح هو التغيير إلى استقامة الحال على ما تدعو له الحكمة ، و يتبين لنا أن كلمة الإصلاح تطلق على كل شي مادي و معنوي ، فأن الاصلاح من الناحية اللغوية التغيير او الانتقال من حال إلى حال احسن و التحول عن شيء و الانصراف عنه إلى آخر [2].

كما وقد ورد لفظ الاصلاح في القرآن الكريم في آيات عديدة ، منها قوله تعالى﴿ و اذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون﴾ [3].

و قوله تعالى﴿ قبل اصلاح لهم خير وإن تخالطوهم فإخوانكم و الله يعلم المفيد من المصلح ولو شاء الله لأعنتكم إن الله عزيز حكيم﴾ [4].

كما جاءت العديد من الاحاديث النبوية الشريفة التي تضمنت معنى الاصلاح السياسي عن ابي سعد الخضري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يقول من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فأن لم يستطع فبلسانه فأن لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الايمان ' رواه مسلم [5].

فجاء المنكر هنا بمعنى الفساد و هو ما اقدره اسرع و ما حرم الله عز وجل و رسوله الكريم فهي تمثل الدعوة الى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ومنها وكذلك الدعوة الى اصلاح المفاسد في المجتمع ككل .

المطلب الثاني : مفهوم الإصلاح السياسي

يعد مفهوم الإصلاح السياسي Political refirm من المفاهيم الحديثة نسبيا حيث تخلو موسوعة العلوم الاجتماعية من تعريف محدد لهذا المصطلح . ومن بينها علم السياسة ويأتي ذلك في إطار مفهوم

الإصلاح السياسي يختلف ويتفاوت من مجتمع إلى آخر ، ومن فترة زمنية إلى أخرى داخل المجتمع وذلك بحسب المشاكل التي يواجهها هذا المجتمع والتي اثير الحاجة إلى الإصلاح .

فقد أصبح اليوم الإصلاح السياسي في هذه الدول نتيجة حتمية للضغوط الداخلية والخارجية للأنظمة السياسية الحاكمة التي أثبتت فشلها التام في الاستجابة لمطالب شعوبها والتكيف مع متغيرات البيئة الدولية ، بمعنى آخر أصبح الإصلاح السياسي مطلبا داخليا وضرورة ملحة لها مبرراتها ، في ظل ظهور موجة جديدة من التحرر الفكري والوعي الشبابي العربي الذي سئم من عالم الفساد الذي تشهده الساحة السياسية في هذه الأنظمة ، من أجل الحفاظ على الحكم الاستبدادي الذي لم مبررات لوجوده أمام تصاعد قوى فكرية نهضوية جديدة.

لعل اهم السمات الأساسية التي يجب توافرها في أي مشروع اصلاح سياسي هو امتلاكه آليات التطور الذاتي المستمر الذي يمكنه من رفع مستوى الكفاءة مع متطلبات الاستقرار و التغييرات الدولية.

من جانب آخر يمكن القول أن مفهوم الاصلاح السياسي يرتبط بشكل او آخر مع نشر الثقافة السياسية التي من خلالها يتحقق التوازن في ثقة المواطن تجاه النظام و حقه في المشاركة السياسية.

يتطلب الاصلاح السياسي في الدول التي تمر بمرحلة تحول و لا زالت بين نظامين وقت أطول قياسا مع الدول الاخرى حيث يتطلب الأمر تعديلات دستورية ، مأسسة النظام ، توسيع المشاركة السياسية ، إجراء انتخابات نزيهة.

أن ضبط المضامين المتعلقة بموضوع الاصلاح السياسي بشكل يكون محل اجتماع على الأقل في الوسط الأكاديمي قد يحول دون توجيه المسار في الاتجاه الخاطئ فان الاهتمام المراحل والمسارات العمليات يجب ان يوازيها اهتمام كافي بالنهايات ، أن الاصلاح السياسي ليس مسار مقترح النهاية بل يهدف الى زياده فاعليه و قدره النظام السياسي على التعاون مع المتغيرات والاشكاليات الجديدة والمتجددة باستمرار [1].

في اطار السعي تحقيق حدة معارضه او مقاومة المطالبة بالإصلاح السياسي التي تصدر عن بعض النخب الحاكمة التي اصدر عن اغلبية النخب الحاكمة يتجه البعض الى اعطاء مفهوم الاصلاح معنى التطوير الضروري لأي نظام سياسي لكي تزداد قدرته وفعاليته وكفاءته في التعامل مع المتغيرات والمستجدات التي تواجهه باستمرار [1].

في نفس الوقت يمكن ان نقول بتساوي معظم الأنظمة السياسية و رغبتها في تطوير وتحديث انظمتها السياسية وهذا يتوقف على حسب المبدأ وعلى مستوى احتياجها بمعنى أن يكون أما تطوير بصورة شاملة كان يكون اعاده بناء وهيكله النظام السياسي او بصيغه اخرى يمكن ان نقول انها تركز فقط على مستوى معين كأن يكون اصلاح في مؤسسات الدولة. الإصلاح السياسي (Political Reform) : يشير هذا المفهوم إلى فكرة التحديث السياسي ، وبناء الديمقراطية ، والتغير المنضبط في مستوى التطور السياسي والمؤسساتي والثقافي ، وتطوير التنظيم الدستوري لسلطات الدولة ، وتحقيق المسألة ، والتركيز

على المشاركة الشعبية بكل مستوياتها ، والتعبئة الجماهيرية ، واستقلالية إدارة أجهزة الدولة وضمان الحقوق والحريات العامة للمواطنين ، وتمكينهم من نيل حقوقهم والاستمتاع بحرياتهم التي كفلها لهم الدستور والقانون .

المطلب الثالث : الاتجاهات النظرية المفسرة للإصلاح السياسي

1-المدخل التحديثي : والذي يقوم على ضرورة المزاوجة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ، ذلك كون أن الأنظمة الديمقراطية التي تقوم على الحد الأدنى من الحكم كما يرى في ذلك آدم سميت هي التي تقضي إلى تحقيق الحرية التربية والمنافسة والكفاءة وبالتالي تعزيز إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي ، وذلك ما عبر عنه أيضا عالم الاجتماع السياسي الأمريكي ليست في رأييه ، حول بعض الاشتراطات الإجتماعية الديمقراطية : التنمية الإقتصادية والشرعية السياسية في كتابة الرجل السياسي بان التنمية الإقتصادية ترتبط بازدياد التعليم ، والاتجاه نحو دعم المشاركة ، والتقاء المصالح المشتركة التي تقع إلى ضرورة تحقيق الإجماع الديمقراطي والاستقرار السياسي[2]

ذلك كله يؤكد على أن النظام الديمقراطي بما يمتاز به من تعدد وتنوع الفئات الاجتماعية المشاركة في العملية السياسية ككل يساعد على تحقيق الرضى والفيول الشعبي على أداء النظام واستقراره ، وكذا سعى هذا الأخير للعمل على تحقيق إدارة شؤون الدولة والمجتمع كما يجب ، خاصة في ظل وجود نظام رقابي يضفي طابع الشفافية والكفاءة والفعالية على الأداء العام النظام الحاكم ، إلا أن هذا الطرح يبقى صحيح نسبيا في نظر البعض ، والذين لجد من بينهم " جوليرمو اجرنيل " الذي يرى بأن التحديث في الدول النامية يقود تلقائيا إلى السلطوية ، إذ عادة ما تتم عملية التحديث على ايدي نخبة تكنوقراطية تعمل في ظل سيطرة العسكريين ، ومن ثم فهو نمط من أنماط الحكم العسكري ، أكثر بيروقراطية وأقل شخصائية وأقل مؤسسية وأكثر تحديثا من النظم العسكرية التقليدية[1].

2-المدخل الانتقالي : والذي يرى من خلاله ان كورت روستو على خلاف أصحاب الاتجاه الأول ، بأن تفسير الإصلاح السياسي أو التحول الديمقراطي يتطلب منحة تطوريا تاريخيا يستخدم منظورا كليا لدراسة حالات مختلفة ، باعتبار أن ذلك يوفر أساسا أفضل للتحليل من مجرد البحث عن الشروط والمتطلبات الوظيفية للديمقراطية ، وبذلك قد حدد ازوستو استنادا على تحليل تاريخي مقارن لتركيا والسويدة مسارا عاما تنتهجه معظم الدول خلال عملية الدمقراطية ويتكون هذا الأخير من أربعة مراحل أساسية هي كما يلي :

أولا : مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية أي تشكيل هوية سياسية مشتركة لدي الغالبية العظمى من الموالين .

ثانيا : مرحلة الصراع السياسي الطويل وغير الحاسم بين مختلف القوى والجماعات حول تولي السلطة .

ثالثا : مرحلة القرار وتشهد بداية عملية الانتقال والتحول ، أي توصل الأطراف المتنازعة إلى تسويات وتبني قواعد ديمقراطية تمنح حق المشاركة في المجتمع السياسي في ظل تلك الصراع الذي ينقى قائما وغير محسوم لصالح جماعة معينة في النظام .

رابعا : وأخيرا مرحلة التعود والتي تتمثل في تعود الأطراف المختلفة على القواعد الديمقراطية [1]

حيث أن هذه الأخيرة تجعل من العملية السياسية مفتوحة أمام تعدد واختلاف اللقب وتوجهاتهم أثناء ممارستهم للسلطة داخل النظام السياسي الذي ينتمون إليه ويعتزون بذلك عن طبيعته الإيديولوجية ومستوى أدائه البنيوي الوظيفي الذي يعد مؤشرا حقيقا لمدى كفاءة وفعالية وجودة هذا الأخير من عدمها .

3-المدخل البنيوي : والذي يفترض أن المسار التاريخي التحول الديمقراطي أو الإصلاح السياسي بوحه عام في أي نظام كان ، إنما هو متوقف بالأساس على طبيعة البنية المتغيرة اللطيفة والدولة والقوي الدولية وعبر القومية المتأثرة بنمط التنمية الرأسمالية وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب فحسب وانما ذلك يبقى مرهون بمدلولات العوامل الأخرى المسابقة الذكر [2].

وعلى العموم فإن الإصلاح السياسي يبقى أداة ضرورية وعملية مستمرة ملازمة لمتغيرات البيئة التي تفرضها الحاجة الإجتماعية أمام أي نظام سياسي كان ، ذلك كون أن هذه العملية تعتبر آلية حقيقة تساعد على بقائه واستمراره في أداء وظائفه مهما تعددت وتنوعت معطيات بيئته الكلية.

المطلب الرابع : أبعاد الإصلاح السياسي وأهميته

لكي تستطيع تحديد الأبعاد الحقيقية للإصلاح السياسي كان لا بد من معرفة مستويات الإصلاح السياسي والذي يعتبر إستراتيجية للمرور من مرحلة إلى أخرى حسب الظروف البيئية لكل نظام بحث فيها عن التغيير ومعرفة المرتكزات الخاصة به ، وفي الأسس التي يجب التركيز عليها من أجل التحول التدريجي والذي يقوم عليه الإصلاح السياسي وأهم المواقع للوصول للأهداف المرجوة والتي يسعى إليها كل نظام سياسي ولهذا سنقوم بالتفصيل في هذا المبحث حسب الخطوات التالية :

الفرع الاول: **مستويات الإصلاح** :

حيث تجد هنالك ثلاثة مستويات للإصلاح وهي كما يلي

المستوى الأول : وينظر للأصلاح كاستراتيجية للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها وفي الإستراتيجية التي تقابل ما يعرف باستراتيجية الثورة ، أو الإتجاء الثوري في التغيير ، وتعتمد الإصلاحية منهج بناء القوة من أسفل بصورة تدريجية وتراكمية سلمية ، أو بسط الهيمنة الإيديولوجية على المجتمع المثنى

ومكوناته على حد تعبير غرامشي إلى أن تتمكن من الاستحواذ والسيطرة على المجتمع السياسي فيما يسمى بحرب المواقع .

المستوى الثاني : الإصلاح كعملية تطوير مجتمعي مستمر تتعلق بتحسين أداء الأنظمة والمؤسسات الإجتماعية من حيث الكفاءة والفعالية ، وهو ما يندرج ضمن الإصلاح السياسي أو القانوني أو المالي أو الإداري أو الإقتصادي ، وغير ذلك . **المستوى الثالث** : الإصلاح الفردي ، وأبعاده القيمية والأخلاقية والنفسية والمعرفية والإدراكية والسلوكية ، وكل ما يتعلق بتقويم النفس وتهذيبها ، وبناء القدرة الفردية على الحكم والتمييز بين ما هو قبيح وما هو جميل ، وتعزيز الثقة في الذات والقدرة على نقدها ، واستلاك المعرفة والمهارات.

الفرع الثاني : مرتكزات الاصلاح السياسي

يقوم الاصلاح السياسي على عدد من المرتكزات نذكر منها: [1]

أولا : الحرية فهي لب عملية الإصلاح السياسي والنظم الديمقراطية وهي القيمة العظمى والأساسية بما يحقق السيادة الفعلية للشعب الذي يحكم نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية التي تؤدي إلى تداول السلطات ، وتقوم على احترام كافة الحقوق في الفكر والتنظيم والتعبير عن الرأي للجميع ، مع وجود مؤسسات سياسية فعالة على رأسها المؤسسات التشريعية المنتخبة والقضاء المستقل . والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية والأحزاب السياسية بمختلف تنوعاتها الفكرية والأيديولوجية .

ثانيا : كفالة حريات التعبير بكافة صورها وأشكالها وفي مقدمتها حرية الصحافة ووسائل الإعلام السمعية والبصرية والإلكترونية . والاعتماد على الانتخابات الحرة ، وبشكل دوري لضمان تداول السلطة وحكم الشعب ، وتحقيق أقصى قدر ممكن من اللامركزية التي تتيح للمجتمعات المحلية التعبير عن نفسها واطلاق طاقاتها الإبداعية في إطار خصوصياتها الثقافية التي تسهم عن طريقها في تحقيق التقدم الإنساني في جميع مجالاته . ويقترن ذلك بتحقيق أقصى قدر من الشفافية في الحياة العامة ، بما يعني القضاء على الفساد في إطار يؤكد الحكم الرشيد ودعم حقوق الإنسان وفق المواثيق الدولية وفي مقدمتها حقوق المرأة والطفل والأقليات ، وحقوق الضمانات الأساسية للمتهمين في المحاكمات الجنائية ، وضمان المعاملة الإنسانية في تعامل سلطات الدولة مع مواطنيها ، و يرتبط ذلك بكل ما تعارفت عليه المجتمعات التي سبقتنا على طريق التطور الديمقراطي.

ثالثا : الدستور هو أساس قوانين الدولة ، فلا يجوز أن تتناقض مواده مع نموذج النظام السياسي الذي ينشده المجتمع ، ويجب أن تتوافق مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان . ويعني ذلك أن تعكس نصوص الدستور المتغيرات والتطورات التي وقعت بالفعل ، الأمر الذي يفرض ضرورة تصحيح الأوضاع

الدستورية بتعديل المواد التي تتعارض مع المتطلبات الديمقراطية الحقيقية وإزالة الفجوة بين نصوص الدساتير وأهداف المجتمع في التطور الديمقراطي .

رابعا : الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية فصلا واضحا صريحا .

خامس : تجديد أشكال الحكم بما يضمن تداول السلطة بالطرق السلمية دوريا ، فالدولة الحديثة دولة مؤسسات .

سادسا : إقامة انتخابات دورية حرة تصون الممارسة الديمقراطية ، وتضمن عدم احتكار السلطة وتضع سقفا زمنيا لتولي الحكم .

سابعا : إلغاء مبدا الحبس أو الاعتقال بسبب الرأي ، واطلاق سراح سجناء الرأي الذين لم يقدموا إلى المحاكمة أولم تصدر ضدهم أحكام قضائية.

المبحث الثاني: اليات الاصلاح السياسي في العراق

تباينت ردود المحلية والاقليمية والدولية بشأن عملية الاصلاح السياسي في العراق ما بين مؤيد و معارض و آخر متحفظ حول طبيعة و أهداف هذه الاصلاحات التي اسهمت المتغيرات الاقليمية و الدولية في ايجادها بالتالي فهي عملية معقدة و متشابكة و اكثر صعوبة مما تشهده العملية السياسية العراقية اليوم اذا ما قورنت مع التدخلات الإقليمية و الدولية التي أوجدت عجز شبه تام في بنية المؤسسات السياسية و المجتمع المدني ، مما جعل من عملية الاصلاح تأخذ طابعا صوريا لإضفاء الصبغة الديمقراطية والسمة التعددية السياسية التي لازمت الدولة العراقية ، فلم يكن لها تأثير واضح في العملية السياسية في ظل وجود نخبة حاكمة لازالت متمسكة بأيديولوجيتها منذ خروج المحتل .ففي ظل هكذا ظروف غير مستقرة جاءت هذه الاصلاحات من خارج السلطة وأصبحت تمثل مبادرة سياسية بدأت منذ عام 2005 إلى اللحظة. حظيت هذه الاصلاحات بجمله من المتغيرات و التعديلات الهيكلية في بناء الدولة ، فهي اصلاحات نتجت عن انعدام الرغبة في تحقيق تغييرات جذرية حيث جاءت رود الفعل المحلية و الدولية متباينة كل حسب اتجاهه و رغبته و أيديولوجيته التي تتضمن الحنكة و الرغبة و الشجاعة لتحقيقها رغما عن المتغيرات على العملية السياسية. سنبحث في هذا المبحث من خلال مطالبين .

المطلب الاول: شروط الاصلاح السياسي في العراق.

اولاً: على المستوى الرسمي:[1]

1.إن الإصلاح السياسي يجب أن يدار بنخب حاملة فعلا لفكرة الإصلاح، ويتم تجسيده في برنامج عمل وأولويات تحدد فيها الأطراف السياسية أجنداتها الإصلاحية وفق إستراتيجية واضحة للتغيير تؤسس للحظة قطيعة مع أخطاء ومشاكل المرحلة السابقة وتؤسس لمشروع سياسي وطني لمرحلة ما بعد الانتقال لما بعد الإصلاح.

2.الإحساس بالمصلحة العامة وعدم الاستخفاف بها، وهذا يرتبط أساسا بمشروعية النظام السياسي وبفعالية السياسات العامة ومدى إشباعها لرغبات المواطنين في المجالات كافة، وترك المصالح الشخصية والفئوية والانتهازية من طرف النخب السياسية.

3. ضرورة تحقيق إجماع وطني حول بناء نظام دستوري قائم على أسس ديمقراطية متينة، في مقدمتها ضرورة تكريس مبدأ الفصل بين السلطات، وجعل المنظومة الدستورية للبلاد مرآة عاكسة للقيم والمبادئ الوطنية الثابتة، كما يجب أن يكون هذا الدستور ثابتا وفق ما تقتضيه المصلحة العليا للبلاد، وجعله بذلك بمنأى عن الأهواء الشخصية التي لطالما حتك رت السلطة العليا للبلاد لصالحها.[2]

4. ضرورة بناء منظومة تشريعية نابعة من الإرادة الشعبية الحقيقية، ذلك بما يسمح لهذه الأخيرة من تحقيق أدوارها الرئيسية من تشريع ورقابة على أكمل وجه ممكن.

5. العمل على تأسيس سلطة قضائية مستقلة تسهر على تحقيق العدالة وكفالة الحقوق للأفراد في المجتمع وضبط العلاقة بينهم وبين مؤسسات الدولة نفسها، في ظل تطبيق مبدأ الحياد التام بعيدا عن هيمنة السلطة الإدارية.

6. ضرورة تكريس مبادئ الحكم الراشد ضمن العملية السياسية وما تقتضيه من إلزامية تحقيق التعاون بين الدولة والمجتمع المدني وكذا القطا ع الخاص، في ظل نظام قائم على تكريس الشفافية والرقابة والمسائلة.

7. ضرورة وجود الرغبة والإرادة الحقيقية للنخبة الحاكمة في تقبل الأفكار الإصلاحية والعمل على تكريسها .

8. الحرص على تحجيم هيمنة السلطة الإدارية على الحياة العامة في البلاد، وكذا ضرورة العمل على بناء منظومة حزبية ومنظمات أهلية (مجتمع مدني) قائم على الاستقلالية، التي تسمح له بحرية التعبير وبمصداقية أكبر على الإرادة الشعبية.

9. ضرورة الحرص على بناء منظومة إجتماعية ذات قيم و افكار قائمة على التعاون والوحدة والتماسك الاجتماعي والوطني، في ظل وجود تنشئة إجتماعية وسياسية سليمة.

10. ضرورة العمل على تكريس مبدأ حق المشاركة الشعبية في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، بناءا على الإيمان المطلق بثقافة التداول السلمي على السلطة وتدوير النخب ضمن العملية السياسية في البلاد.

ثانيا: على المستوى غير الرسمي [1]

1. ضرورة قيام وبناء هذه المؤسسات وفقا للمبادئ والأفكار الثابتة التي يجب الالتزام بها، وذلك بالإيمان بمبدأ الكفاءة والنزاهة لأعضاء التنظيم.

2.العمل على تكريس ثقافة الإيمان وحرية الرأي والرأي الآخر، وكذا تحقيق مبدأ التداول السلمي على السلطة لدى هذه القوى، الأمر الذي من شأنه تعزيز العمل الديمقراطي في البلاد.

3.ضرورة تحقيق التعاون والتماسك بين هذه الأجهزة قصد توحيد الصفوف وتنظيم أدوارها من تحديد وضمان بل وفرض مكانتها ضمن العملية السياسية في البلاد.

4.الحرص على تنمية الوعي والثقافة السياسية لدى الرأي العام وتنويره عن طريق التنشئة البشرية الإجتماعية والسياسية، ذلك بما من شأنه تحقيق الوحدة والتعاون والتماسك الاجتماعي.

5.ضرورة تكريس مبدأ الاستقلالية المالية والإدارية عن السلطة من أجل ضمان استقلالية أكثر لهذه الأخيرة لتصبح في موقف قوة بدلا من الضعف والخضوع لهيمنة السلطة.

6.يجب على الأحزاب السياسية تبني برامج حقيقية قوية وقادرة على تقديم البرنامج الحضاري المتميز وذلك هو الهدف من وجودها ، هذه الأحزاب ضرورة تعزيز الثقة بينها وبين المتعاطفين معها والرأي العام ككل، في ظل حرصها الثابت والدائم على مراقبة وتوجيه وحتى مساءلة السلطة العليا في البلاد بحكم موقعها في جميع هيئات ومؤسسات الدولة لا سيما التشريعية منها، كما تعتبر هذه الأخيرة على أنها الفكر الإصلاحي الذي تقتضيه المصلحة الشعبية وتعززه العملية السياسية في البلاد .[1]

المطلب الثاني: الحلول المستقبلية للإصلاح السياسي.

اولاً: معوقات الاصلاح السياسي [1]

تواجه عملية الإصلاح السياسي في العراق جملة من التحديات و الصعوبات و المعيقات، التي جعلت منها مجرد محاولات فاشلة، كونها لم تأتي بالتغيير الحقيقي، سواء من حيث البناء المؤسساتي للدولة، الذي يعاني من عدم الاستقلالية بين أجهزته، أو من حيث البنية التحتية الحاكمة التي تحرص على تجديد نفسها بنفسها عن طريق آلية توريث السلطة لأتباعها، في ظل العجز والقصور الذي تعاني

منه الأجهزة غير الرسمية، التي لم تتمكن بعد من القدرة على التأقلم ضمن الخارطة السياسية في البلاد، الأمر الذي أدى بدوره إلى عجز هذه الأخيرة في إحداث التغيير النخبوي، كنتيجة طبيعية لعدم قدرتها في تنظيم وتوحيد صفوفها. يأتي ذلك كله في ظل غياب الثقافة السياسية، وتراجع نسبة الوعي بالقضايا السياسية الكبرى للبلاد لدى الغالبية العظمى من أفراد المجتمع العراقي ، من هذا المنطلقة سوف تحاول توضيح اهم تلك المعيقات:

1. عدم توفر الإرادة السياسية لدى السلطة السياسية :عدم وجود رغبه جاده بعملية الإصلاح السياسي و بالتالي عدم توفر الإرادة السياسية للإصلاح السياسي أو إحداث تغير في النظام السياسي هو ما تحاول السلطة القيام به لأن الإصلاح السياسي يصطدم بمصالحها السياسية والاقتصادية عامة ، خاصة فيما يتعلق بالرواتب والمخصصات والخدمات والامتيازات التي تتمتع بها أصحاب السلطة ، فضلا عن ما يتمتع به بعض أفرادها من مكانة سياسية تعطيهم الأولوية في تولي المناصب والوظائف العامة وكذلك الأولوية الاجتماعية فضلا عن كل هذا فإن الأسرة الحاكمة تتمتع بمزايا قربها من متخذي القرار.

2. ضعف مستوى المؤسسة الانتخابية: ضعف مستوى المؤسسة ، كل هذه يحد من عملية الإصلاح السياسي وأحد أسباب ضعف مستوى المؤسسية هو بروز ظاهرة الشخصانية والانفراد بالقرار السياسي وسيطرة السلطة السياسية على آلياته و نتائجه على الرغم من وجود مؤسسات برلمانية والتي يفترض أن يكون لها دور كبير في وضع التشريعات القانونية المختلفة.

3. غياب فاعلية مؤسسات المجتمع المدني : من المعوقات التي تعيق عملية الإصلاح السياسي ، عدم وجود مؤسسات مجتمع مدني ضاغطة على المؤسسة الحاكمة أو المؤسسات ما قبل مدنية كالولاءات القبلية والعشائرية والمذهبية .

4. دور القبيلة في الحياة السياسية تؤدي القبيلة والانتماء العشائري دور كبير في عرقلة الاصلاح السياسي و ذلك بسبب ان المجتمع العربي بشكل عام مجتمع قبائلي تحكمه القبيلة او العشيرة الأمر الذي يجعل ولاء الأفراد القبيلة او العشيرة وليس للوطن ، مما اسهم الامر بخلق ازمة المواطنة ، مما جعل عملية الإصلاح السياسي تواجه صعوبة في مدى قدرته على تحقيق عدالة ومساواة واندماج اجتماعي .

5. غياب أو هشاشة الثقافة السياسية والاجتماعية لدى اغلب الطبقة السياسية الحاكمة ، ودور السياسيين التقليديين محصورا في حدود الإنشغال بتدبير المصالح الحزبية و توقعات الانتفاع الشخصي و العمل على تكريس وشيوع القيم المختلفة من الفساد السياسي والمالي و غلبة العلاقات الزبائنية والمحسوبية وتراجع فرص الإصلاح والتغيير المطلوب.[1]

6. تحدي مسألة مفوضية الانتخابات ، إذ فرض سوء الأداء والإنجاز للسلطة التشريعية ، من حيث إختيار مفوضية الانتخابات وقانون الانتخابات ، والشكوك التي دارت حول نزاهة العملية الانتخابية إلى حالة من الجزع قبل والمواطن العراقي مما شكل تحديا أحاط بمستوى المشاركة الانتخابية للمواطن بشكل متدني ، فقد أصبحت عملية البحث عن الأصلح والأفضل مدار اهتمام صعب ومعقد بالنسبة للناخبين في ظل التكالب على السلطة وشيوع المال السياسي وعدم الاكتراث بهموم المواطنين .

7. ظاهرة التكالب على السلطة وتزايد ظاهرة تأسيس الأحزاب والتحالفات المؤقتة والموسمية التي تظهر وقت الانتخابات وتختفي بعدها ، وبما ترفعه هذه الأحزاب المرقة وحتى الدائمة من برامج وشعارات مكررة ومستنسخة أفقدتها مقومات الثقة والمصداقية والاقتدار و التحفيز والأستقطاب ما عزز فرص المقاطعة.

8. عدم تبني وأستقطاب المرجعيات السياسية للنخب الوطنية الكفوءة والمستقلة والتي يراهن عليها للوصول إلى مواقع السلطة ، مما أوصل رسائل سلبية للناخبين بعدم الجدوى من المشاركة لانعدام التغيير وإعادة إنتاج ذات الوجوه المستهلكة والتي عليها علامات استفهام ومؤشرات فساد وضعف أداء.

ثانياً: الحلول المستقبلية للإصلاح السياسي في العراق.

1. الإصلاح المؤسسي: يعتبر الإصلاح المؤسسي نقطة أساسية في إعادة الهيكلة والتطور الديمقراطي للدولة إذا ما أردنا حل المشاكل المرتبطة بانهيار الحكومة والصراع داخل الدولة، يجب توفير الهياكل اللازمة لإعادة إضفاء الشرعية على سلطة الدولة وتمكين الإدارة السلمية للأزمات.

من الناحية المثالية ، يجب أن يتم الإصلاح المؤسسي على الأقل في المجالات التالية. (الإصلاح الدستوري ، ترتيبات تقاسم السلطة ، نقل السلطة والحل المركزي ، حماية الأقليات ، سيادة القانون ، حقوق الإنسان).

2. الإصلاح الدستوري: يستهدف الإصلاح الدستوري العديد بشكل مباشر: مسألة ما إذا كان ينبغي إنشاء الهياكل الفيدرالية تسير جنبًا إلى جنب ، على سبيل المثال ، مع تصميم دستور الدولة. لكن ترتيبات تقاسم السلطة ، ونقل السلطة من خلال الفيدرالية أو الحكم الذاتي ، واللامركزية يجب دراستها بشكل فردي وبالتفصيل. لأن تصميم هذه النقاط يمكن أن يكون في غاية الأهمية من حيث النجاح أو الفشل في تنظيم ما بعد الأزمة ، الإصلاح الدستوري في العديد من مجتمعات ما بعد الحرب ، غالبًا ما يكون إصلاح دستور ما قبل الأزمة خطوة رئيسية إلى الأمام نحو المصالحة الوطنية وإعادة التأهيل بين الجماعات وتجنب أخطاء الماضي. الدستور هو حجر الزاوية للمفهوم العام لسيادة القانون. يحدد النظام العام لحياة الناس معًا. بهذا المعنى ، إما أن تكون نقطة البداية للاضطرابات المستقبلية أو الاستقرار والوئام الاجتماعي ... حتى أفضل الدساتير المكتوبة حديثًا لا يمكنها حل جميع المشاكل ، هذا هو تصور المجتمع الدولي والسلطات الوطنية . أن تعديل الدستور ، وخاصة في تحديد واضح لفلسفة

الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية , بمواد دستورية واضحة بعيدة عن الغموض ، كونها القواعد الآمرة العليا في أي نظام سياسي , والتي يعتمد عليها في سن القوانين من قبل مؤسسات الدولة الدستورية والتي تنظم عمل الحكومة ومؤسساتها ، إذ لا يمكن تشريع أي قانون من دون غطاء دستوري , اعتمادا على مبدأ علوية وسمو القواعد الدستورية على ما سواها من القوانين الاخرى .

3. إصلاح الوضع الأمني: يلعب الوضع الأمني دورًا رئيسيًا في التنمية المستقبلية لمجتمعات التي تعاني عدم الاستقرار الامني .

4. تعزيز دور المجتمع المدني: يجب دعم المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام بهدف زيادة الشفافية بشكل عام.

5. تشريع القوانين المهمة والضرورية لبناء دولة مدنية حديثة .

6. ضرورة إيجاد مصادر معلومات وفق نظام اتصال – معلوماتي عال المستوى حديث : وتقديم الاستثارة من بيوت الخبرة ومراكز الابحاث لصانع القرار التي تقدم الخيارات المتعددة لحل أي مشكلة تواجه النظام السياسي , وعدم الاكتفاء بالبديل الواحد والارتجالي غير المدروس , فضلا عن كون مراكز الابحاث المتخصصة تعد الأكثر كفاءة بتزويد صانع القرار بالمعلومات والحلول العلمية الناجحة التي تحقق أكثر المكاسب بأقل الخسائر ,وعليه أن وجود سياسة عامة عراقية رشيدة وقادرة على إيجاد الحلول السليمة للمشاكل التي تواجه الحكومة والمجتمع العراقي يعتمد على الأخذ بالمقترحات المذكور والاستفادة من تجارب الحكومات والشعوب في اتخاذ السياسات العامة الرشيدة والتي تحقق أهداف المجتمع في الرقي والتقدم والرفاه.

الخاتمة

أن النظام السياسي العراقي الحالي و منذ التأسيس عام 2005 اخذ يعاني من اشكاليات عديدة أثرت على فاعليته و ادخلته في العديد من المشكلات الفساد السياسي و الاداري ، وعدم الكفاءة في كافة المجالات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و حتى الثقافية .

حيث أظهرت عملية الإصلاح السياسي التي تبناها النظام القائم في البلاد مؤخرا فشلها في بلوغ الأهداف المرجوة من المرحلة الأولى ، على الرغم من تلك الانتخابات و تعدد الأحزاب السياسية ، الذين يعتبران على انهما مؤشرين حقيقيين لضمان نزاهة العملية السياسية في البلاد ، من خلالها إضفاء طابع الشرعية والمشروعية على سلطاتها من جهة ، وكذا إعطاء مركزية أكبر لهذه الأخيرة ، في ظل وجود نظام حزبي قائم على التنوع و التعدد النخبوي للتيارات الفكرية التي من شأنها تقديم البديل ، عن طريق إختيار ممثليه بكل حرية وصدق وثقة متبادلة بين الطرفين ، الأمر الذي يجعل من الممارسة السياسية

في البلاد أكثر ديمقراطية وأكثر رشدا في اتخاذ الإصلاحات السياسية الأكثر أهمية ونضجا لدى صانع القرار السياسي في ظل عالم متحرك مع إقتصاد السوق وفي ظل العولمة , في حين هناك من يرى أن الإصلاحات التي قامت قد نجحت في تحقيق المطلوب لأن هدف الإصلاح ليس التغيير الكلى والجذري لأركان النظام بل التحول خطوة بخطوة مع متطلبات المجتمع وجميع الفواعل المؤثرة في هذه العملية مثل تنحي المؤسسة العسكرية عن التدخل في الشؤون السياسية بشكل يقوض الإصلاحات السياسية واشراك هذه المؤسسة لما لها من ولاء في الدفاع عن حدود الوطن في ظل ما يحيط بنا من متغيرات وبيئة متحركة وإمكانيات مالية متوفرة ، لقد أدت ظاهرة الفساد في الدولة إلى تشجيع نمو الإقتصاد الموازي وتشجيع التهرب الضريبي بالإضافة إلى تسهيل تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج وتعطيل المشاريع الكبرى للاستثمار الوطني والأجنبي في البلاد وعلى الصعيد الاجتماعي فقد أدى ذلك الوضع المتدهور إلى غياب تفعيل الدور الحقيقي للتنمية البشرية ، في ظل بروز أزمة العدالة التوزيعية وما نتج عنها من تفاوت اجتماعي في أوساط أقران المجتمع ، كذلك تنامي ظاهرة الاغتراب السياسي في ظل أجواء عامة ، سيطرت عليها ثقافة الفساد الذي أصبح سائدا في البلاد ، أمام نظام سياسى قائم لم يعد بإمكانه القضاء على هذه الظاهرة التي أضحت تساهم في عرقلة عملياته الإصلاحية التي يقوم بها ، والتي تقلل من فرص نجاحها بالشكل الصحيح في ظل تداخل وتشابك القوى و الأطراف الفاعلة في تنامي هذه الظاهرة التي لم يعد التفريق من خلالها بين الطرف المتورط في حدوثها وبين الطرف المحاسب له .

استنتاجات

1-تحتاج عمليه الاصلاح السياسي في العراق الى توافق القوى والاحزاب السياسية و اعادة مجتمعية مدعومة من مؤسسات المجتمع المدني وسلوك جديد في عمليه اتخاذ القرار و اتباع منهج جديد عبر اليات النظام الديمقراطي.

2-تمر عمليات الاصلاح السياسي بمرحله طويله عبر سلسلة من التحولات وتطوير المؤسسات الديمقراطية و تطوير الإدارة بذلك الوقت امر يتطلب وقت حتى نقول بان الدولة قد حققت انجازا والنجاح في ميدان الاصلاح السياسي و يمكن ان نعتبر العراق يمر بها هذه المراحل بصوره تدريجية.

3-واجهت العملية السياسية منذ بدايتها عام 2005 تحديات كثيره تمثلت في توسيع دائرة الارهاب والفساد المالي والاداري بإضافة الى تفاقم الصراع الطائفي الذي انعكس على ضعف بناء مؤسسات الدولة.

4- تمثلت التقاطعات السياسية والخلافات بين القوى والاحزاب السياسية وعدم الاهتمام من قبل الحكومات المتعاقبة في مطالب واحتياجات الشعب مع تركيز الاحزاب السياسية على الصراعات الطائفية أدى إلى ضعف الوحدة الوطنية و اضعاف كيان الدولة.

5-عدم وجود رؤية سياسية واضحة المعالم ينتهجها العراق لحل المشاكل السياسية التي يعاني منها و لم يتم تحديد اي اسلوب يتم اعتماده في تنفيذ عمليه الاصلاح السياسي.

6-أن الانقسام القومي والمذهبي ترك اثارا واضحه المعالم في العملية السياسية في العراق وارتباط تلك القوى والاحزاب بالمنظومة الإقليمية والدولية، وهذا ما سمح بتوسيع تدخل تلك الاطراف في الشأن العراقي الداخلي ومشاركتها في انهيار مؤسسات الدولة.

المصادر

القران الكريم:

1. **القرآن الكريم، سورة البقرة (الآية 11).**
2. **القرآن الكريم، سورة البقرة (الآية 220).**

اولاً: الكتب:

1. **محمد السعدي واخرون ، القاموس الجديد للطلاب ، معجم عربي مدرسي ، تونس : الشركة التونسية للتوزيع ، 1979 .**
2. **نصر محمد عارف ، أبستمولوجيا السياسية المقارنة – النموذج المعرفي – النظرية- المنهج . بروند ؛ مسجد ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2012 .**
3. **محيي الدين ابي زكريا يحيى بن شرف النبوي الدمشقي الشافعي ، شرح الأربعين النووية في الاحاديث الصحيحة النبوية، بيروت ، مؤسسة الريان للطباعة و النشر و التوزيع ، ط 2، 2009 .**
4. **مهند مصطفى، النظم الانتخابية وأثرها في الاندماج الاجتماعي والسياسي في الدول العربية التي تمر بتحول ديمقراطي(حالتا مصر وتونس)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة،2013 .**

ثانياً: الرسائل والبحوث العلمية:

1. **عدنان محمد الهياجنة ، "هل للديمقراطية مستقبل في دول الخليج العربي " ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 15، صيف 2007 .**
2. **محمد سعيد أبو عامد ' محددات مستقبل الاصلاح السياسي في الدول العربية ، مصطفى كمال السيد محررا ' الاصلاح السياسي في الوطن العربي ' ، القاهرة ، مركز دراسات و بحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، سنة 2006 .**
3. **ستار شدهان شياع ، الاصلاحات السياسية و الاقتصادية في العراق بعد عام 2003 و افاقها المستقبلية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2015 .**
4. **خميس دهام حميد، التحديث والاصلاح السياسي في الوطن العربي، مجلة ميداد الأداب ، الجامعة العراقية، العدد الرابع لسنة 2012.**

5. عشيط هني , سيف الدين,"إشكالية الفساد والإصلاح السياسي في المنطقة العربية" دراسة وصفية تحليلية" ,(رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية), قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية :فرع التنظيم السياسي والإداري ,جامعة الجزائر "بن يوسف بن خدة ،(2008-2009) .
6. كوثر حسن غازي التحولات البنيوية في هياكل و مؤسسات الدولة العراقية بعد عام 2003 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ، 2018 .
7. ناظم نواف ابراهيم ، ظاهرة الفساد في العراق بعد عام 2003 ، دراسة في الأسباب و الآثار و المعالجات ، المجلة السياسية و الدولية، الجامعة المستنصرية ، العدد 30 ، 2016 .
8. سفيان فوكه، "الاستبداد السياسي و اصلاح الحكم في العالم العربي ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية الحقوق ، فرع الإدارة و المالية ، جامعة الجزائر ، (2006-2007).

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

1. سهام بنت محمد حلوة ، الإصلاح السياسي بين المفهوم والتطبيق – تحليل 01.10.2013، على الموقع الإلكتروني http://www.sarahanews.net/archive.
2. تيسور محسن ، محاولة أولية للتأصيل في مفهوم الإصلاح " مجلة رؤية فلسطين : السلطة العامة الفلسطينية الهيئة العامة للاستعلامات ، السنة الثالثة ، العد 20 ، 29 شباط ، 2006 ، ص 5 في الموقع الإلكتروني www.idsc.gov.ps/sites/SATE/arabic/roya

هوامش البحث

---

[1] . محمد السعدي و اخرون ، القاموس الجديد للطلاب ، معجم عربي مدرسي ، تونس : الشركة التونسية للتوزيع ، 1979، ص 64.

[2] . سفيان فوكه، "الاستبداد السياسي و اصلاح الحكم في العالم العربي ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية الحقوق ، فرع الإدارة و المالية ، جامعة الجزائر ، (2006– 2007)، ص 66.

[3] .القرآن الكريم، سورة البقرة (الآية 11).

[4] .القرآن الكريم، سورة البقرة (الآية 220).

[5] . محيي الدين ابي زكريا يحيى بن شرف النبوي الدمشقي الشافعي ، شرح الأربعين النووية في الاحاديث الصحيحة النبوية، بيروت ، مؤسسة الريان للطباعة و النشر و التوزيع ، ط 2، 2009، ص 234– 241.

[1] . عدنان محمد الهياجنة ، "هل للديمقراطية مستقبل في دول الخليج العربي " ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 15، صيف 2007 ، ص 41.

[1] .محمد سعيد أبو عامد " محددات مستقبل الاصلاح السياسي في الدول العربية ، مصطفى كمال السيد محررا " الاصلاح السياسي في الوطن العربي " ، القاهرة ، مركز دراسات و بحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، سنة 2006 ، ص 535.

[2] . تيسور محسن ، محاولة أولية للتأصيل في مفهوم الإصلاح " مجلة رؤية فلسطين : السلطة العامة الفلسطينية الهيئة العامة للاستعلامات ، السنة الثالثة ، العد 20 ، 29 شباط ، 2006 ، ص 5 في الموقع الإلكتروني www.idsc.gov.ps/sites/SATE/arabic/roya.

[1] .نصر محمد عارف ، أبستمولوجيا السياسية المقارنة – النموذج المعرفي – النظرية– المنهج . بروند ؛ مسجد ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2012 ، ص 318.

[1] . تيسور محسن ، مصدر سبق ذكره ، ص 5

[2] . المصدر نفسه، ص5.

[1] . سهام بنت محمد حلوة ، الإصلاح السياسي بين المفهوم والتطبيق – تحليل ، 01.10.2013 ، في الموقع الإلكتروني http://www.sarahanews.net/archive.

[1] . عشيط هني , سيف الدين,"إشكالية الفساد والإصلاح السياسي في المنطقة العربية" دراسة وصفية تحليلية" ,(رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية), قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية :فرع التنظيم السياسي والإداري ,جامعة الجزائر "بن يوسف بن خدة ،(2008–2009) .

[2] . كوثر حسن غازي التحولات البنيوية في هياكل و مؤسسات الدولة العراقية بعد عام 2003 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ، 2018، ص 93 .

[1] . ناظم نواف ابراهيم ، ظاهرة الفساد في العراق بعد عام 2003 ، دراسة في الأسباب و الآثار و المعالجات ، المجلة السياسية و الدولية، الجامعة المستنصرية ، العدد 30 ، 2016 ، ص 151.

[1] . مهند مصطفى، النظم الانتخابية وأثرها في الاندماج الاجتماعي والسياسي في الدول العربية التي تمر بتحول ديمقراطي(حالتا مصر وتونس)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة،2013، ص5.

[1] . ستار شدهان شياع ، الاصلاحات السياسية و الاقتصادية في العراق بعد عام 2003 و افاقها المستقبلية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2015 ، ص 197.

[1] . خميس دهام حميد، التحديث والاصلاح السياسي في الوطن العربي، مجلة ميداد الأداب ، الجامعة العراقية، العدد الرابع لسنة 2012. ص ص524-526.